

تطوير النظام المحاسبي المصرفي وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية (دراسة تحليلية في مصرف الرافدين)

م. حاتم كريم كاظم

المستخلص

يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات الهامة والحيوية والتي تؤثر تأثيراً كبيراً على مجمل النشاط الاقتصادي سواء محلياً او اقليمياً او دولياً وقد تعاضم دوره في الآونة الاخيرة من جراء ممارسته الاعمال المصرفية المتعددة والمتنوعة وللمصارف والمؤسسات المالية طبيعة خاصة من حيث العمليات التي تجريها و العوائد والمخاطر التي تتعرض لها مما دفع لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى وضع معيار مستقل للإفصاح في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية المشابهة رقم (٣٠)، وبالتالي فإن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف يعد مدخلاً ضرورياً للوصول إلى معلومات تساعد متخذي القرار على تقويم المركز المالي والأعمال والإنجازات التي تقوم بها المصارف وفهم المميزات الخاصة لطبيعة أعمال المصارف. لذلك جاءت هذه الدراسة مركزةً على القصور الذي يعانيه النظام المحاسبي المطبق في المصارف العراقية من حيث مقوماته وعناصره وعدم الارتقاء الى المعالجة المحاسبية التي تؤدي الى زيادة فاعلية النظام المحاسبي في مجال توفير المعلومات المحاسبية الملائمة وذات الموثوقية بشكل كافٍ ومناسب لمستخدميها وبما يرتقي مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة .

كما هدف البحث الى تطوير النظام المحاسبي المصرفي من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومواكبة التطور في نظم المعلومات المحاسبية لكي يكون قادراً على الاستجابة لمتطلبات البيئة المحيطة بصورة سهلة ومرنة والعمل على تلبية متطلبات مستخدمي القوائم المالية بوقت مناسب وبكفاية كبيرة . وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات تمثل أبرز الاستنتاجات: وجود فجوة واسعة بين واقع النظام المحاسبي المطبق في المصرف وبين متطلبات المعايير المحاسبية الدولية متمثلة بقصور الافصاح في التقارير المالية وقصور النظام المحاسبي المطبق في المصارف العراقية وعدم ملائمة لضخامة العمل المصرفي ولكون النظام المحاسبي يدوي وليس الكترونياً ويتطلب وقتاً وجهداً



كبيرين . ان بقاء مصرف الرافدين على وضعه الحالي يعني جعله منعزلاً وغير قادر على الدخول في سوق المنافسة المصرفية العربية والدولية .

أما اهم التوصيات التي توصل اليها البحث فهي:- ضرورة اجراء بعض التعديلات على القاعدة المحاسبية رقم (١٠) لغرض تضمينها مستوى كافياً ومناسباً من الافصاح للمعلومات المحاسبية لغرض تقديمها لمستخدميها وخاصة ما يتعلق بمخاطر السيولة والتغيرات التي تطرأ على حقوق المساهمين وضرورة استبدال النظام المحاسبي المصرفي اليدوي بنظام محاسبي الكتروني بالشكل الذي يقلل من هدر الوقت ويساعد في سرعة الانجاز ويرفع من كفاءة العمل المحاسبي المصرفي و تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية وعقد الدورات للمحاسبين والمدققين للمعايير المحاسبية الدولية لكي يكونوا مؤهلين للتعاون مع المؤسسات الاكاديمية لتدريب الكوادر .

Abstract

Sector is the banking sectors of the important and vital and significant influence on overall economic activity, both locally, regionally or internationally has Taadm role in recent times as a result of the exercise of banking the many and varied and the banks and financial institutions a special nature in terms of the operations conducted and the returns and risks , prompting the International Accounting Standards Committee to develop an independent standard for disclosure in the financial statements of banks and financial institutions similar number (30), and therefore the application of international accounting standards in banks is the input necessary to gain access to information to help decision makers to evaluate the financial position, business and accomplishments undertaken by the banks and understand the special characteristics of the nature of the banking sector. Therefore, this study was focused on the shortcomings suffered by the accounting system applied in Iraqi banks in terms of its components, elements and not to live up to the accounting treatment that leads to increase the effectiveness of the accounting system in the provision of accounting information adequate and reliable enough and appropriate to their



users and including live up to the requirements of international accounting standards relevant.

The objective of this research to develop the accounting system of banking through the application of international accounting standards and keep abreast of developments in accounting information systems in order to be able to respond to the requirements of the surrounding environment in an easy and flexible and work to meet the requirements of users of financial statements in due time and large enough. The research has come to a set of conclusions and recommendations represent the most prominent conclusions: the existence of a wide gap between the reality of the accounting system applied in the Bank and between the requirements of international accounting standards, represented by failure to disclose in financial reports and inadequate accounting system in Iraqi banks and non-relevance of the magnitude of the banking business and the fact that the accounting system manual, and not electronic and requires time and great effort. The survival of the Rafidain Bank for its current situation means to make it an isolated and unable to engage in market competition and international Arab banking.

The most important recommendations of the research are: - The need to make some adjustments on the base accounting (10) for the purpose included the level of all the appropriate disclosure of accounting information for the purpose of providing to its users, particularly with regard to the risks of liquidity and changes in equity and the need to replace the accounting system banking manual electronic accounting system to minimize the waste of time and help speed delivery and increase the efficiency of the banking and accounting work to intensify educational programs and training sessions for accountants and auditors with international accounting standards in order to be eligible for cooperation with academic institutions for the training of cadres.



المقدمة

يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات الهامة والمؤثرة في النشاط الاقتصادي سواء على المستوى المحلي او الاقليمي او الدولي والذي يوصف بكونه المكان الذي يلتقي فيه الاموال. وأن النشاط المصرفي قد تعاظم من جراء ممارسته للأعمال المصرفية المتعددة والمتنوعة والتغيرات الكبيرة التي طرأت على بيئة النشاط المصرفي وضرورة متابعة التغيرات الحاصلة في البيئة المحيطة للمصرف . وقد وُضع نظام محاسبي موحد للمؤسسات المالية (المصارف وشركات التأمين) نظراً للخصوصية التي تتميز بها المؤسسات المالية بضمنها المصارف وبما يتلائم مع طبيعة نشاطها , ومن خلال اجراء دراسة تحليلية لأحد المصارف العراقية تم التعرف على طبيعة النظام المحاسبي المطبق في المصرف عينة البحث وطريقة الافصاح فيه عن المعلومات المحاسبية ومحاولة استخدام المعايير المحاسبية الدولية لكي تساعد في تطوير النظام المحاسبي المصرفي المطبق بالشكل الذي يجعل من هذا النظام اكثر قدرة على توفير المعلومات المحاسبية الملائمة وذات الموثوقية لمستخدميها .

منهجية البحث

مشكلة البحث:

تتمثل بالقصور الذي يعانيه النظام المحاسبي المطبق في المصارف العراقية من حيث مقوماته وعناصره وعدم الارتقاء الى المعالجة المحاسبية التي تؤدي الى زيادة فاعلية النظام المحاسبي في مجال توفير المعلومات المحاسبية الملائمة وذات الموثوقية بشكل كافٍ ومناسب لمستخدميها وبما يرتقي مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة .

اهمية البحث:

تتبع اهمية دراسة واقع النظام المحاسبي المطبق في المصارف العراقية وضرورة تحديثه لضمان نوعية ما ينتجه النظام من المعلومات المحاسبية والتي تستخدم كأداة لتقييم اداء المصارف لكي يكون بمستوى التحديات المعاصرة للنظام المحاسبي المصرفي وزيادة فاعلية هذا النظام في ضوء المعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة .

هدف البحث:

يهدف البحث الى تطوير النظام المحاسبي المصرفي من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومواكبة التطور في نظم المعلومات المحاسبية لكي يكون قادراً على الاستجابة لمتطلبات البيئة المحيطة بصورة سهلة ومرنة والعمل على تلبية متطلبات مستخدمي القوائم المالية بوقت مناسب وبكفاية كبيرة .

فرضية البحث: يعتمد البحث على فرضية اساسية مفادها :

(ان النظام المحاسبي المطبق في المصارف العراقية يعاني من مشاكل كبيرة من خلال عدم قدرته على الارتقاء بمتطلبات العمل المصرفي وذلك من خلال النتائج التي يقدمها كونه نظاماً تقليدياً وغير مواكب للمعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة)

المبحث الاول

النظام المحاسبي المصرفي

في هذا المبحث يتم التطرق الى ما يلي:-

اولاً- مفهوم المصارف:-

وردت عدة تعاريف للمصارف منها : (منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور او منشآت الاعمال او الدولة لغرض اقراضها للاخرين وفق اسس معينة او استثمارها في اوراق مالية محددة). (الغبان والغبان, ٢٠٠٢ : ٨) بينما عرف المصرف حسب القاعدة رقم (١٠) ضمن معايير المحاسبة المحلية بأنه : (المنشآت المالية المماثلة التي يكون استلام الودائع والاقتراض ومنح القروض والقيام بعمليات الاستثمار من نشاطها الرئيسي , اضافة الى قيامها بعمليات التوسط في المبادلات التجارية المحلية او الدولية وأية خدمات اخرى ذات علاقة بأعمال الصيرفة) . (مجلس المعايير المحاسبية العراقية, ٢٠٠٠ : ٣-٥) وكذلك عرف المصرف بأنه : (كافة المنشآت المالية التي يكون فيها استلام الودائع والاقتراض ومنح القروض واستثمار تلك الودائع بطريقة او اخرى ووفقاً للقوانين والتعليمات الصادرة) . (عبد الله, ٢٠٠٠ : ١٥)

ويلاحظ ان التعاريف اعلاه تركز على وظائف المصرف الرئيسية من الاستثمارات ومنح القروض والسلف وكافة اعمال الصيرفة الاخرى .

والنظام المحاسبي المصرفي يتألف من مجموعة من الاجزاء المترابطة مع بعضها البعض لغرض تحقيق هدف او اهداف معينة , ويتسم النظام المحاسبي المصرفي بتعدد الاجراءات المحاسبية نظراً



للترابط والتنسيق بين الاقسام والشعب المختلفة عن طريق اعداد الكشوفات واستخراج موازين المراجعة لغرض الرقابة وحماية الاصول من سوء التصرف مع توفير الدقة والوضوح في البيانات والمعلومات.

ان النظام المحاسبي المصرفي يتضمن حسابات مصرفية تقسم الى مايلي : (تنتوش, ١٩٩٨ : ١٢)

١- **الحسابات الشخصية**:- وتشمل حسابات الاشخاص سواء طبيعيين او معنويين مثل حسابات الزبائن مع المصرف وحسابات المراسلين في الخارج وحسابات المصارف المحلية مع المصرف المركزي.
٢- **الحسابات غير الشخصية**:- مثل حسابات الاصول والخصوم وحسابات المصروفات والايرادات , وتشمل ما يلي:-

أ- **حسابات حقيقية**:- وهي الحسابات التي تدور من سنة الى اخرى مثل حسابات الاصول ورأس المال والاوراق التجارية والمالية وغيرها .

ب- **حسابات وهمية**:- وهي الحسابات المتعلقة بالنشاط الجاري للمصرف مثل حسابات المصاريف والايرادات التي تقفل في نهاية السنة المالية .

٣- **الحسابات الوسيطة او المؤقتة**:- وهي الحسابات التي تشكل حلقة الاتصال بين الاقسام المختلفة الى ان يصار الى العمليات في حساباتها النهائية مثل حسابات التأمينات وسندات برسم التحصيل وسندات برسم القسط وغيرها .

٤- **الحسابات المتقابلة او النظامية**:- وتشمل الحسابات التي تستخدم لغرض تحديد التزامات المصرف وحقوقه على الغير ولا تؤثر هذه الحسابات على المركز المالي للمصرف ولا على توازن ميزان المراجعة .

ثانياً- خصائص العمل المصرفي:- (الغبان والغبان, ٢٠٠٢ : ١٠-١٤)

١- اعتماد النشاط المصرفي على النقود بالدرجة الاساس وبعض العناصر الثمينة مما يجعل من هذا النشاط عرضة لمخاطر السرقة والتلاعب والاختلاس مما يتطلب انظمة رقابية محكمة .

٢- المتغيرات الكبيرة في بيئة النشاط المصرفي مما يجعل النشاط يميل الى الجانب الحركي لمتابعة المتغيرات الحاصلة في البيئة التي يعمل في محيطها المصرف .

٣- خضوع المصارف الى المتطلبات القانونية التي تحكم ادائها سواء في تحديد نسبة الفائدة او نسبة القروض الممنوحة الى الودائع او نسبة المطلوبات الى رأس المال او غيرها .

٤- تعدد وكبر حجم العمليات المصرفية بجانب السرعة في تنفيذ العمليات المصرفية والذي يتطلب معلومات دقيقة وسريعة عن الحسابات المصرفية التي تحتاجها الادارة لغرض وضع وتقييم ومتابعة السياسات والخطط وإدارة السيولة والاستثمار .

- ٥- توفير المعلومات التي تطلبها جهات رسمية مثل البنك المركزي وأجهزة الرقابة وسوق الأوراق المالية وغيرها من خلال اعداد القوائم والتقارير المالية .
- ٦- تحليل الكلف والايادات المصرفية حسب النشاط الفرعي المتخصص بهدف مساعدة الادارة في اتخاذ القرارات السليمة .
- ٧- وجود جهاز مركزي للتدقيق الداخلي يعمل كمراقب تمر عليه كافة المعلومات من مختلف الاقسام وتدقيقها والتأكد من صحتها .
- ٨- تبويب الحسابات تبويبا يتفق مع طبيعة العمل المصرفي بحيث يمكن تجميع البيانات والمعلومات تلقائياً بما يخدم التخطيط والمتابعة وأجراء المطابقات الاصلوية اليومية .
- ٩- الترابط والتنسيق بين اعمال شعب المصرف المختلفة مما يعني تعدد الإجراءات المحاسبية ويتطلب ذلك الامر تنظيم الكشوفات وأجراء المطابقات على مستوى كل شعبة على حدة .

ثالثاً- وظائف المصرف:- (عبد الله، ٢٠٠٠ : ٣٦-٣٨)

- ١- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف انواعها سواء تحت الطلب او للأدخار او لأجل او بأشعار .
- ٢- تشغيل موارد المصرف مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والمخاطرة .
- ٣- تحصيل الاوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمان .
- ٤- التعامل بالاوراق المالية من الاسهم والسندات بيعاً وشراءً لمصلحتها او لمصلحة عملائها .
- ٥- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية .
- ٦- تقديم الكفالات وخطابات الضمان .
- ٧- التعامل بالعملات الاجنبية بيعاً وشراءً وكذلك الحوالات الداخلية والخارجية .
- ٨- تحصيل الشيكات المحلية وصرف الشيكات المسحوبة .
- ٩- المساهمة في اصدار اسهم وسندات الشركة المساهمة .
- ١٠- تأجير الخزائن الآمنة لعملائه لحفظ المجوهرات والمستندات والاشياء الثمينة الاخرى .

رابعاً- انواع المصارف:-

- هناك عدة تصنيفات للمصارف وذلك حسب الزاوية التي ينظر اليها سواء الجهة المالكة او النشاط او غيرها , وكما يلي:- (الحسيني والدوري , ٢٠٠٠ : ٤٤-٤٥)



١- المصارف العامة او الحكومية:-

تعود ملكية هذه المصارف كلياً الى الدولة ومنها في العراق البنك المركزي العراقي ومصرف الرشيد ومصرف الرافدين وغيرها من المصارف التابعة للدولة مثل المصرف العقاري والمصرف الصناعي والمصرف الزراعي وغيرها .

٢- المصارف الخاصة او الاهلية:-

هي المصارف التي تعتمد على ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب او الاجل او بأشعار وإعادة استثمارها للفترات قصيرة الأجل ولآجال اخرى في تسهيلات ائتمانية يسهل تحويلها الى نقدية حاضرة من دون خسائر تذكر او بخسائر وذلك للمساهمة في تمويل التجارة الداخلية والخارجية وعمليات الاستثمار .

٣- المصارف المتخصصة:-

هي المصارف التي تخدم نوعاً محدداً من النشاط الاقتصادي وفقاً للقرارات الصادرة بتأسيسها والتي لا تكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه أنشطتها الأساسية. وتقسم المصارف المتخصصة الى ما يلي :-

أ. المصارف الصناعية:-

هي منشآت مالية تتولى بالدرجة الاساسية تقديم القروض والسلف والتسهيلات الائتمانية والمصرفية الى القطاع الصناعي وتهدف بشكل رئيسي الى المساهمة الجادة والفاعلة في عمليات التنمية والتطور في هذا القطاع وبما يساهم في بناء قاعدة صناعية متطورة وغالباً ما تقدم قروض طويلة ومتوسطة الأجل.

ب. المصارف الزراعية:-

تمثل مجموع المنشآت المالية والتي تتولى تقديم السلف والقروض والتسهيلات الائتمانية الى المزارعين والفلاحين وذلك لدعم انشطتهم الزراعية في حال شراء البذور والاسمدة وعمليات المكننة الزراعية, وتمنح هذه المصارف قروضاً قصيرة الاجل لتمويل راس المال التشغيلي وهذه لا تتجاوز السنة الواحدة, كما تمنح قروضاً متوسطة وطويلة الاجل, ويكون هدفها الاساسي هو السعي الجاد لاجراء عمليات تطوير وتنمية في القطاع الزراعي ودعمه على تقديم السلع والخدمات الزراعية.

ج. المصارف العقارية:-

تهتم هذه المصارف بتمويل أنشطة البناء والتشييد والمساهمة بتدعيم الهياكل والبنى للعقارات على مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة, وتقدم هذه المصارف قروضها وتسهيلاتها الائتمانية الى



المواطنين بهدف انشاء الدور والمسكن والعمارات وغيرها وغالباً ما تقدم قروضها للأمد طويل الاجل والذي يتجاوز العشر سنوات.

د. المصارف الإسلامية:-

هي منشآت مالية تمارس العديد من الانشطة والفعاليات المالية والاقتصادية تختلف في فلسفتها وممارستها عن المصارف التجارية الاخرى والتي تتعامل مع الفائدة. وأن اول محاولة لممارسة العمل المصرفي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية كانت في باكستان ثم تبعتها جمهورية مصر العربية . (سعيان وقدورة, ١٩٩٧ : ٧٦)

خامساً- سمات النظام المحاسبي للمصارف :- (الغبان والغبان, ٢٠٠٢ : ١٠-١٤)

١- **الوضوح:-** حيث تم توضيح الحلقات الرئيسية للنظام بالشكل الذي يقلل من الجدل والاجتهادات عند التطبيق .

٢- **البساطة والمرونة في التطبيق:-** ان البساطة التي اتسم بها النظام المحاسبي هي لضمان دقة التطبيق وتخفيف العبء المحاسبي على الكادر المحاسبي العامل في هذه الوحدات , وكما اتسم هذا النظام بالمرونة في التطبيق بهدف تمكين الوحدات من التوسع في المستويات اللاحقة لتوفير ما تحتاجه من البيانات الاخرى لخدمة الادارة .

٣- **وحدة النظام وشموليته:-** ان وحدة النظام لم تتأثر او تهمل خصوصيات كل من القطاع المصرفي وقطاع التأمين حيث ظهرت تلك الخصوصية واضحة .

٤- **تطبيق مبادئ محاسبة التكاليف:-** اذ تم تخصيص الحسابات من (٥) الى (٩) لحسابات مراكز الإنتاج والخدمات الإنتاجية والتسويقية والإدارية والعمليات الرأسمالية وذلك لتخفيف العبء على الدليل المحاسبي .

٥- **اعتماد نظام الترقيم العشري:-** حيث اعتمد نظام الترقيم العشري والتبويب المتسلسل والمنطقي المتجانس لحسابات الدليل بهدف وضع الحسابات على الحاسبات الالكترونية بشكل يؤدي الى تجميع البيانات تلقائياً وفقاً للتبويبات وبما يخدم التخطيط والمتابعة والرقابة والحسابات القومية.

سادساً- الخصائص المميزة للنظام المستندي والمحاسبي في المصارف:- (عبد الله, ٢٠٠٠ : ٣٦-٣٨)

أ- يتميز النظام المحاسبي المصرفي بالدقة والامانة والسرعة عند تسجيل العمليات المالية, واستخراج مركز العملاء وعلى المصرف ان يوازن بين هذه الأمور فلا يحقق الدقة على حساب السرعة أو العكس. فالدقة مطلوبة ليشعر المودع بالاطمئنان , والسرعة مطلوبة لاستخراج الأرصدة للعملاء فور حدوث كل



عملية إيداع أو سحب، وحتى لاينجم عن عدم ممارسة ذلك تحمل المصرف لمسؤوليات صرف شيكات لعملاء ليست لديهم أرصدة كافية أو الامتناع عن الصرف لعميل له أرصدة كافية مما ينتج اثاراً ضارة بالمصرف. ويلزم الدقة والسرعة إحكام الرقابة التامة توفيراً للأمانة الواجبة نظراً لنوعية السلعة محل التعامل وهي النقود، ومن هنا يأتي التنسيق الواجب بين التنظيم الإداري والمحاسبي.

ب- تتميز عمليات المصارف بتشابهها وكثرتها ومعدل تكرارها مثل عملية الإيداع والسحب. ومن هنا يتطلب الأمر تعدد الكشوف والدفاتر والسجلات الاحصائية، وتفريغ هذه العمليات المتشابهة في كشوف يختص كل منها بالعمليات المتجانسة.

ج- تتسم عمليات المصارف بإثبات قيم موجودة بالمصرف وغير مملوكة له، مما يتطلب الاستعانة بالحسابات النظامية والقيود النظامية مثل عمليات أوراق القبض والأوراق المالية المودعة بصفة أمانة أو تأمين سلف،..... الخ.

د- تتميز إيرادات المصارف بأن أغلبها عبارة عن فوائد وعمولات مقابل الخدمات المقدمة للعملاء .
هـ- يجب أن يتميز النظام بقدرته على توفير المعلومات الضرورية وتقديمها للإدارة لمساعدتها في اتخاذ القرارات السليمة وفي الوقت المناسب.

المبحث الثاني

الإفصاح المحاسبي

ان الهدف من الإفصاح المحاسبي هو اشباع حاجات مستخدمي القوائم والتقارير المحاسبية من البيانات والمعلومات المحاسبية وبالتالي فإن تصرفات هؤلاء المستخدمين ستتأثر بكمية ونوعية هذه البيانات والمعلومات المحاسبية التي تم الإفصاح عنها. ومستخدمي المعلومات المحاسبية ام اطراف داخلية متمثلة بالادارة او اطراف خارجية متمثلة بالمالكين والمقرضين والجمهور وغيرها .
اولاً- مفهوم الإفصاح:-

يلعب مبدأ الإفصاح دوراً هاماً ومركزياً سواء في الاطار الفكري للمحاسبة او في الممارسات المحاسبية، وقد تزايدت اهمية الإفصاح عن المعلومات في الكشوفات المالية المنشورة نتيجة التحول التاريخي الذي حدث لوظيفة المحاسبة وذلك عندما تحولت المحاسبة منذ بداية الستينات عما يطلق عليه الباحثون مدخل الملكية

(Owners Approach) الى ما يعرف بمدخل المستخدمين (Users Approach)

(مطر، ٢٠٠٤ : ٣٣٢-٣٣٤) ، فبدخول هذه الحقبة التاريخية تحولت الوظيفة المحاسبية من التركيز على دورها الرئيس الذي كانت تؤديه كنظام لمسك الدفاتر غايته الأساسية حماية مصالح الملاك الى



التركيز على دورها الجديد كنظام للمعلومات غايته الاساسية توفير المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات. ولكي تقوم المحاسبة بوظيفتها الجديدة ارتقى شأن بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليه. وقد عرف (**Hendrikson & Breda**) الافصاح (بأنه اعلام مستخدمي التقارير المالية بكل ما يساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة سواء أكانت قرارات استثمارية ام منح قروض.) (Hendrikson & Breda, 1995: 86), اما (خالد أمين) فقد عرف الافصاح (بأنه اظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة". (عبد الله, ٢٠٠٠: ٤٨)

كما عرفه مطر بأنه (متطلبات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تقتضي توفر عنصر الافصاح المناسب في هذه القوائم, وذلك بشأن جميع الأمور المادية او الجوهرية, وأن عنصر الافصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية والمصطلحات المستخدمة فيها والملاحظات المرفقة معها والتي تجعل لتلك القوائم قيمة اعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم) (مطر, ٢٠٠٤: ٣٣٢-٣٣٤).

وقد ذكر (Kieso) انه من أجل تحديد كمية المعلومات المحاسبية الواجب عرضها بالقوائم المالية, فقد جرى العرف على أن يقدم المحاسب معلومات كافية لإرشاد مستخدمي هذه القوائم في اتخاذ ما يبدو لهم من قرارات (Kieso & Weygandt, 1995: 86).

وهكذا يتضح بأن مفهوم الإفصاح في المحاسبة بشكل عام يشير الى تقديم المعلومات الى مستخدميها بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات .
ثانياً- انواع الإفصاح:-

تختلف جهات النظر حول نوع وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توفيرها في التقارير والقوائم المالية المنشورة. وينبع هذا الاختلاف اساساً من اختلاف مصالح الاطراف ذات العلاقة والذي ينعكس على الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف نحو المشكلة. فنظرة الطرف المسؤول عن اعداد البيانات المالية المنشورة قد لا تلتقي بالضرورة مع نظرة من يدقق هذه البيانات ولا مع نظرة من يستخدمها من رجال الاعمال. كما ان نظرة هؤلاء جميعاً قد لا تلتقي ايضاً مع نظرة جهات الرقابة والاشراف على المهنة كدواوين المحاسبة ، والبنوك المركزية وهيئات البورصة والمجاميع المهنية (مطر, ٢٠٠٤: ٣٣٢-٣٣٤). ولذلك فهناك انواع مختلفة من الإفصاح, فقد اقترح هندركسن ثلاث انواع من الإفصاح وهي: (الزنفراي, ١٩٩٢: ٦٣)

أ- الإفصاح الكافي : (Adequate Disclosure)

هو الحد الأدنى من الإفصاح الواجب توافره في التقارير المالية حتى لا تكون مضللة عند اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة المختلفة .

ب- الإفصاح العادل : (Fair Disclosure)

يرتبط هذا المستوى من الإفصاح بالنواحي الأخلاقية و الأدبية عند نشر المعلومات ويكون الإفصاح عادلا عندما تكون معاملة جميع مستخدمي التقارير المالية بصورة متماثلة ومتساوية أي تزويدهم بنفس كمية المعلومات و في نفس الوقت .

ويعد الإفصاح الكافي اكثر المفاهيم الثلاثة شيوعاً في الاستخدام ولكنه يفترض ادنى مقدار من الإفصاح حتى يتوافق مع هدف جعل القوائم المالية غير مضللة .

ج- الإفصاح التام : (Full Disclosure)

أي تزويد جميع فئات مستخدمي التقارير المالية بالمعلومات التي تعتبر مفيدة لاتخاذ القرارات الرشيدة إذ إن قيام الشركة بنشر معلومات تفصيلية وكثيرة بدون أن يكون لها معنى ودلالة يؤدي إلى ضياع المعلومات المهمة والمفيدة وبالتالي تضليل مستخدمي التقارير المالية عند اتخاذ القرارات ..

كما ولا بد من الإشارة الى ان هناك من يرى بأن هنالك انواعاً اخرى من الإفصاح غير ما ذكر في اعلاه، فقد ذكر الشيرازي نوعين اخرين من الإفصاح وهما الإفصاح الوقائي (Protective Disclosure) والإفصاح التثقيفي (Informative Disclosure)

(الشيرازي, ١٩٩٠ : ٣٢٤-٣٣٠) ، إذ يشير الى ان هدف الإفصاح الوقائي هو حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية وعليه فأن المعلومات المالية يجب ان تكون على اعلى درجة ممكنة من الموضوعية حتى لا يساء استخدامها وحتى لو ترتب على ذلك استبعاد كثير من المعلومات التي قد تكون ملائمة ، اما الإفصاح التثقيفي او الاعلامي فهو يعكس الاتجاه المعاصر للإفصاح المحاسبي، ولقد ظهر هذا الاتجاه نتيجة ازدياد اهمية الملائمة باعتبارها احد الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية اذ بدأت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات كالمعلومات الخاصة بتغير مستوى الاسعار ، واعداد التقارير المؤقتة، والإفصاح عن التنبؤات المالية ، والفصل بين العناصر العادية وغير العادية وغيرها .

ويرى الباحث ان هذا النوع من الإفصاح يخدم قارئ التقارير المالية كثيراً في اتخاذ القرار فإفصاح كهذا سوف يوفر المرونة والسهولة في فهم المعلومات.

ونستطيع القول مما تقدم انه ليس هناك تعارض جوهري بين انواع الإفصاح سالفه الذكر حيث تصب كلها في الهدف الاساسي والجوهري للإفصاح وهو امداد مستخدمي التقارير والقوائم المالية بالمعلومات الجوهرية والملائمة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم بأفضل طريقة ممكنة مع مراعاة ان تزيد المنافع عن التكاليف ويفترض هذا القول بأن تحذف المعلومات غير المهمة نسبياً لكي تجعل عرض المعلومات ذا مغزى ومفهوماً .

ثالثاً- أساليب وطرق الإفصاح:-

إن البدائل المختلفة عن أساليب وطرق وعرض المعلومات في القوائم المحاسبية تترك آثاراً مختلفة في متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات, ولذا يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها, كما يتطلب أيضاً ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة.

وبصفة عامة جرى العرف على أن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة في قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية, في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى لاسيما التفاصيل أما في الملاحظات و الايضاحات المرفقة بتلك القوائم, أو في جداول أخرى مكملتها تلحق بها, كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في القوائم المالية.

ومن أساليب عرض المعلومات: (الخطيب, ٢٠٠١: ٤٧)

-الايضاحات بين قوسين وتستخدم للفت الانتباه على رقم معين من دون غيره وتأتي في صلب القوائم المالية.

-الملاحظات الايضاحية وتظهر في أسفل القائمة وهنا يشار الى رقم الملحوظة في صلب القائمة.

-الجداول المساعدة وهي تساعد على معرفة تفاصيل الرقم الاجمالي الذي ظهر في صلب القوائم المالية.

-البنود المقابلة وهي وضع الحسابات التي لها علاقة ببعضها بشكل قريب.

-تقرير مجلس الإدارة.

المبحث الثالث

المعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة بالنشاط المصرفي

في هذا المبحث نتطرق الى ما يلي:-

اولاً- المصارف والمعايير المحاسبية الدولية والمحلية:-

نظراً لأهمية المعلومات المالية التي تحتويها القوائم المالية للمصارف فقد صدر عدد من المعايير المحاسبية الدولية والمحلية ومدى اهمية الالتزام بها عند اعداد القوائم المالية , ان اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية (IASC) تهدف الى وضع معايير محاسبية تؤدي الى التوفيق بين السياسات المحاسبية على مستوى العالم ويعتبر هذا من اهم اهداف المحاسبة

الدولية والذي هو التنسيق بين الاسس والقواعد والمعايير المحاسبية المطبقة في الدول المختلفة والتي يمكن عن طريقها مساعدة المستثمر المحلي والدولي بتوفير تقارير مركزه المالي بشكل يعكس المركز المالي الكفوء , وأن التنسيق في المعايير هو لتقليل وتقارب الاختلافات في المعايير , كما يؤكد على توفر تقارير متشابهة تعكس المركز المالي السليم للوحدات الاقتصادية . (الراوي, ١٩٩٥ : ٢٤)

كما ان وجود معايير محاسبية دولية يؤدي الى منح مزايا عديدة لكل من الشركات والمستثمرين والاسواق المالية , فالشركات تحاول تجنب ضرورة تحقيق الرغبات المتعددة بل اكثر من ذلك تجنب العديد من المعايير المتنوعة عند الدخول في الاسواق المالية الدولية , اما المستثمرين فسوف يصبحون اكثر اعتماداً وثقة في المعلومات الممكن مقارنتها , اما بخصوص الاسواق المالية فسوف تتنافس على مستوى العمل في مجالها وأن زيادة المنافسة سوف يجعلها اكثر فائدة . (عبد البر, ١٩٩٧ : ٣٦)

لقد أولت معايير المحاسبة الدولية والتي اصدرتها مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASC) عناية كبيرة لأعتبرات الافصاح عن المعلومات المحاسبية اضافة الى وضعه معيارين خاصين بهذا الشأن هما المعيار المحاسبي الدولي الذي بعنوان عرض البيانات المالية والمعيار المحاسبي رقم (٣٠) بعنوان الافصاح في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية المشابهة .

اما بالنسبة للمعايير المحاسبية التي تعتمدها الوحدات الاقتصادية في العراق التي يصدرها مجلس المعايير المحاسبية والرقابية والتي تتلائم مع البيئة العراقية والتي هي جزء من البيئة الدولية الكبيرة وما يحصل في البيئة الكبيرة من تطورات وأحداث في مجالات الحياة وشؤونها المختلفة والتي تنعكس بشكل او آخر على العراق وبيئته , حيث اصدرت مجلس المعايير المحاسبية والرقابية القاعدة رقم (١٠) بعنوان الافصاح في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية المماثلة .



وأن المصارف لم تلتزم جميعها بهذه المعايير الخاصة بالافصاح مما جعل صعوبة اجراء المقارنة بينها وبين المصارف الدولية وهذا يمثل نقطة ضعف في عمل المصارف نظراً للحاجة الملحة لتطوير قواعد الشفافية ونشر البيانات والقوائم المصرفية بشكل مناسب لجذب المستثمرين الاجانب . (العبيدي, ٢٠٠٤ : ١٤٨)

ومن الجدير بالذكر هناك عدد من الدول العربية التي التزمت بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومنها المملكة العربية السعودية والمملكة الاردنية . (الحسيني, ١٩٩٣ : ١٢٧)

ونلاحظ ان هناك عدد من الاسباب التي تدعو المصارف العربية للتجاوب مع المعايير المحاسبية الدولية منها :-

- ١- ان معظم المصارف العربية تعمل في النطاق الدولي وقد باتت منفتحة على الاسواق العالمية وليس من سبب يدعو للأغلاق في زمن العولمة .
- ٢- مشاركة المصارف العربية في المنتديات العالمية مثل المؤسسة المالية الدولية (IIF) ومؤسسة المصارف الدولية (IIB) في نيويورك وصندوق النقد الدولي (IMF) وغيرها من المؤسسات الاخرى .

ثانياً- القوائم المالية للمصارف:-

تتمثل القوائم المالية بمخرجات نظم المعلومات المحاسبية في المصارف وتشمل القوائم المالية على الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي) وقائمة الدخل (حساب الأرباح والخسائر والتوزيع) وقائمة التدفق النقدي وقائمة التغير في حقوق المساهمين وقوائم اخرى ملحقه بالقوائم الاصلية .

والهدف من اعداد هذه القوائم هو عرض المعلومات التي توضح المركز المالي ونتيجة اعمال المصرف والتغيرات التي تطرأ على النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين لتوفير المعلومات لمستخدمي القوائم المالية التي تساعد في اتخاذ القرارات . (الزبيدي, ٢٠٠٠ : ٢٨٣)

اما اسس اعداد القوائم المالية في المصارف فتشمل ما يلي:-

- ١- اساس الاستحقاق:- بموجب هذا الاساس يتم تسجيل المصاريف والإيرادات التي تخص السنة المالية وبغض النظر سواء دفعت او لم تدفع بالنسبة للمصاريف , وسواء قبضت او لم تقبض بالنسبة للإيرادات .
- ٢- الثبات او التماثل:- أي استخدام نفس المبادئ والفروض والطرق والإجراءات المحاسبية من قبل الوحدة الاقتصادية من سنة الى اخرى وعدم تغييرها الا عند الضرورة . (الججاوي ونعوم, ٢٠٠٧ : ٤٦-٥١)

- ٣- **فرضية الاستمرارية:-** وبموجبها نفترض ان الوحدة الاقتصادية مستمرة في ممارسة نشاطها الى امد غير محدد وهذا الفرض يعكس توقعات الافراد ذات المصلحة بالمشروع من جهة وتنعكس على تنظيم الاعمال المحاسبية وأعداد القوائم المالية من جهة اخرى .
- ٤- **الحيطة والحذر:-** تعمل المحاسبة في ظروف عدم التأكد وعندما يحصل عدم التأكد من قبل المحاسب عليه ان يحتاط للأمر بأن يختار الطريقة الاقل ضرراً على الوحدة الاقتصادية أي الاسعار الاقل للأصول والإيرادات والأسعار الاعلى للخصوم والمصاريف.
- ٥- **قابلية المقارنة:-** وتعني ان المنفعة من المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات ستتحسن اذا كانت المعلومات قابلة للمقارنة مع معلومات مشابهة او مماثلة عن وحدات اخرى او لنفس الوحدة ولفترات مختلفة .
- ٦- **الاهمية النسبية او المادية:-** العنصر او الفقرة تكون لها اهمية عندما تكون لها تأثير في قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية والعكس بالعكس , وعلى المحاسب بذل ما يكفي من جهد لكل عنصر او فقرة وحسب أهميتها .

ثالثاً- أهمية الإفصاح في القوائم المالية للمصارف:

تعد المصارف من القطاعات المهمة في أي بلد, إذ تشكل عاملاً هاماً في ازدهار الأعمال وتقوم على الثقة في الاستثمار والائتمان وذلك من خلال علاقتها الوثيقة مع الهيئات الحكومية, ومن خلال تقيدها بالتشريعات والأنظمة المفروضة عليها, لذلك تعد القوائم المالية للمصارف من المصادر الهامة للمعلومات بالنسبة لمتخذي القرارات الاقتصادية, وسوف يساعد الإفصاح الكافي في هذه البيانات متخذي القرارات الاقتصادية في تقييم المركز المالي والأعمال والانجازات التي تقوم بها المصارف وللمساعدة على التنبؤ بالتوقعات المستقبلية وفهم المواصفات والميزات الخاصة لطبيعة أعمال هذه المصارف.

وقد ازدادت أهمية الإفصاح في البيانات المالية للمصارف حديثاً للأسباب الآتية):

(مجلس المعايير المحاسبية العراقية, ٢٠٠٠: ٣-٥)

- ١- إصدار تشريعات لضمان حقوق المستثمرين حيث لم يبق هناك مبررات لإدارات المصارف للتهرب من الإفصاح عن المعلومات بحجة الحرص على حماية مصالح المساهمين.
- ٢- التزام المصارف بشروط وقواعد الإفصاح للمعايير التي تصدرها (مجلس المعايير المحاسبية والرقابة في جمهورية العراق) بشأن الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية وأصبح ساري المفعول في ١٩٩٩/١٢/٣١.



٣- قيام لجنة معايير المحاسبية الدولية بإصدار المعيار المحاسبي رقم (٣٠) المتعلق بالإفصاح في المصارف والمؤسسات المالية المشابهة وأصبح ساري المفعول في ١/١/١٩٩١ .

تعود أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسية التي تركز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) وتدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية و المالية وغيرها من المعلومات الهامة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية و الواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين الأخيرين من هذه المعلومات.

كما يستمد الإفصاح المحاسبي أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات والتي تضم المصرفيين، والمستثمرين، والمقرضين، والمحاسبين، والأجهزة الحكومية وغيرهم. هذا بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الجهات بناء على هذه المعلومات. ولذلك فإن الإفصاح غير الكامل أو غير الدقيق قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الجهات الأمر الذي من شأنه أن يكون له آثار سلبية .

ولقد اكتسب الإفصاح أهمية متزايدة في الوقت الراهن خاصة فيما يتعلق بالمحيط المصرفي نظراً لتعقيد الأدوات المالية المستعملة مثل المشتقات و الأوراق المالية وحجم تداولها الكبير و المخاطر المتعلقة بها . (الراوي، ١٩٩٥ : ٢٤)

ومع إزالة القيود على التعامل وارتفاع حدة المنافسة، وتطور التقنية المستخدمة في التعامل، فإن من المتوقع أن يؤدي كل ذلك إلى مزيد من التعقيد في الأدوات، الأمر الذي يتطلب الحاجة إلى الإفصاح الشامل. وفي هذا الصدد، فإنه من المطلوب أن تعمل إدارات المصارف على تحليل جميع أنواع المخاطر المترتبة عن التعامل في هذه الأدوات، ومنها مخاطر الائتمان، وسيولة الأسواق، ومخاطر أسعار الصرف. ولذلك فإن الإفصاح عن البيانات المتعلقة بهذه المخاطر يعتبر أمراً حيوياً.

وقد أصبحت مهمة أجهزة الرقابة أكثر تعقيداً، مثلها في ذلك مثل بقية المتعاملين في الأسواق المالية، فهي بالتالي بحاجة إلى إفصاح أشمل عن المعلومات المالية في إطار نشاطهم المصرفي الرقابي المكتبي والميداني. وفي هذا الإطار ونظراً لأهمية الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية للمصارف، أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) المتعلق بالإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية المماثلة لها. ويعود إصدار اللجنة لهذا المعيار لما تمثله المصارف من قطاع مهم ومؤثر في عالم الأعمال، وحاجة مستخدمي البيانات المالية للمصارف إلى معلومات موثوق بها وقابلة للمقارنة تساعدهم في تقييم مراكزها المالية وأدائها بشكل يفيدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية. (مجلس المعايير المحاسبية العراقية، ٢٠٠٠ : ٣-٥)



رابعاً-المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية للمصارف:
المعلومات التي يجب الإفصاح عنها التي تفيد قارئ القوائم المالية بحيث لا تخفي عنه شيئاً ويستفاد منها في اتخاذ القرارات, كما ان المعيار الدولي رقم (٣٠) الإفصاح في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية المشابهة , الصادر من أمور عدة والتي يمكن توضيحها بشكل مختصر حيث اشار إلى الإفصاح :-

- ١-افصاح عن امور عامة.
- ٢-افصاح عن مكونات الميزانية وارتباطاتها.
- ٣-افصاح عن الاصول طويلة الاجل.
- ٤-افصاح عن الاصول المتداولة.
- ٥-افصاح عن الخصوم.
- ٦-افصاح عن حقوق الملكية.
- ٧-افصاح عن امور مرتبطة بقائمة الدخل.

٦- افصاح الامور العامة

وفي كافة المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية مثل طبيعة النشاط ونوع العملية وطبيعة البنود المحاسبية واساس التبيويب وهدفه وارقام المقارنة سنة بعد اخرى.

١- الافصاح الخاص بالميزانية

مثل مدى القيود على ملكية الاصول والضمانات الخاصة بجميع الالتزامات وطرق التمويل والالتزامات العرضية والاتفاقات الرأسمالية والمعاشات مع توضيح البنود تفصيلاً

٥- افصاح عن الاصول طويلة الاجل

الإفصاح تفصيلاً عن بنودها بما فيها مجمع الاهلاك مع توضيح الاستثمارات في الشركات التابعة والقابضة والاوراق المالية والحسابات المدينة طويلة الاجل لدى الجميع وغيرها

٢- افصاح عن قائمة الدخل

حيث يتم توضيح بنود الإيرادات والمصروفات بأنواعها مثل إيرادات النشاط والاستثمار والإيرادات غير العادية وما يقابلهم من نفقات النشاط غير العادي ثم صافي الربح او صافي الخسارة

٤- الافصاح عن الخصوم والالتزامات

سواء خاصة بحقوق المساهمين او حقوق الغير مع توضيح القروض وأنواعها وبيانات معدلات الفائدة المستخدمة والتوزيعات الخاصة بالارباح الموزعة والمحتجزة مع توضيح المخصصات والاحتياطات بأنواعها والضرائب المستحقة والاموال المخصصة للمعاشات وغيرها من الحقوق

٣- افصاح عن الاصول المتداولة

مثل النقدية والاوراق المالية المتداولة والمدينون واوراق القبض والحسابات المتبادلة بين الشركات القابضة والتابعة مع العرض التفصيلي لكل بند واجراء المقارنات سنة بعد اخرى والتقويم السليم لكل بند

المبحث الرابع

تطوير النظام المحاسبي المصرفي في المصرف عينة البحث وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية

في هذا المبحث نتطرق الى ما يلي:-

اولاً- نبذة عن مصرف الرافدين:-

تأسس هذا المصرف نتيجة للحاجة الماسة لمصرف وطني يقوم بأعمال الصيرفة التجارية الى جانب فروع المصارف التجارية الاجنبية التي كانت تعمل بالعراق , وقد شهد هذا المصرف صدور انظمة داخلية عديدة تم بموجبها تنظيم اعمال المصرف وإعادة النظر بتشكيلاته الادارية وإبراز نشاطاته داخل وخارج القطر , ومن اهمها صدور النظام الداخلي رقم (١٩) لسنة ١٩٧٤ ثم النظام الداخلي رقم (٢) لسنة ١٩٨٢ والنظام الداخلي رقم (٢) لسنة ١٩٩٣ وأخيراً النظام الداخلي رقم (٦) لسنة ١٩٩٩ , وهكذا اصبح مصرف الرافدين داعماً للأقتصاد الوطني في مجال الصيرفة وفي اطار السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية للدولة .

وأن الهيكل التنظيمي لمصرف الرافدين يتألف من :-

أ- الاقسام الفنية:-

- ١- قسم الصندوق والغرفة الحصينة .
- ٢- قسم الودائع (الودائع لأجل والحسابات الجارية وحسابات التوفير) .
- ٣- قسم الاوراق التجارية (سندات السحب والكمبيالات والسندات القابلة للتظهير).
- ٤- قسم الاعتمادات المستندية .
- ٥- قسم التسويات الخاصة (اعمال التسويات القيدية).
- ٦- قسم الحوالات (الداخلية والخارجية).
- ٧- قسم خطابات الضمان (الكفالات) .
- ٨- قسم الاستثمارات والسندات .
- ١٠- قسم التسهيلات المصرفية والقروض والتسليفات .



ب- الأقسام الادارية:-

- ١- قسم الحسابات العامة .
- ٢- قسم البحوث والدراسات .
- ٣- قسم التخطيط والمتابعة .
- ٤- قسم ادارة وشؤون الافراد .
- ٥- قسم الدائرة القانونية .
- ٦- قسم دائرة التدريب .
- ٧- قسم الصيانة .
- ٨- قسم البريد .
- ٩- قسم الارشيف والملفات .

ثانياً- العناصر والمقومات الاساسية للنظام المحاسبي المطبق في مصرف الرافدين:-

ان النظام المحاسبي المصرفي يستند على المقومات والعناصر التالية:-

أ- المجموعة المستندية:- والتي تشمل النماذج والمستندات المتداولة لدى اقسام وشعب المصرف لتنفيذ عملياتها مثل الشيكات والوصولات والاشعارات المدينة والدائنة وغيرها .

ب- المجموعة الدفترية:- ان النظام المطبق في هذا المصرف هو نظام يدوي وليس الالكتروني وهذا يتطلب مجموعة من الدفاتر والسجلات المحاسبية التي تسجل فيها البيانات والمعلومات المحاسبية من واقع المستندات المؤيدة لها وتكون السجلات اما الزامية مثل سجل اليومية العامة وسجل الاستاذ العام او اختيارية مثل السجلات المساعدة او الفرعية مثل سجلات الحسابات الجارية وسجلات حسابات التوفير وغيرها .

ج- دليل الحسابات:- تم تقسيمه الى ما يلي:-

- ١- حسابات المركز المالي: فقد اعطي الرقم (١) للموجودات والرقم (٢) للمطلوبات وحقوق الملكية .
 - ٢- حسابات النتيجة: فقد اعطي الرقم (٣) للمصروفات والرقم (٤) للأيرادات .
 - د- القوائم المالية:- والتي تعد بمثابة مرآة تعكس نتائج القياس والافصاح المحاسبي وتحتاج الى اطراف متعددة سواء كانت داخلية او خارجية لغرض معرفة نتائج النشاط المصرفي .
- ومن الجدير بالذكر ان مصرف الرافدين يحتوي على مجموعة مستندية متشعبة وكثيرة مما يسبب زيادة في روتين العمل المصرفي ويعود ذلك الى مركزية ادارة المصرف التي تحد من القدرة على تطوير آليات العمل المصرفي .



وبالنسبة للمجموعة الدفترية يتبع المصرف النظام المحاسبي اليدوي وبالتالي صعوبة المحافظة على المجموعة الدفترية بشكل سليم ولفترة طويلة . اما بالنسبة لدليل الحسابات فقد قُسم الى عدة تحليلات ثنائية وثلاثية ورباعية وخماسية ويعتبر الدليل قادراً على استيعاب كل الحسابات الاساسية والفرعية وهو مهم جداً في حال اذا ما تم استبدال النظام المحاسبي التقليدي بنظام محاسبي الكتروني .

ثالثاً- واقع تطبيق النظام المحاسبي المصرفي وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية:-

ان المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) (الافصاح في القوائم المالية الخاصة بالمصارف والمؤسسات المالية المشابهة) يشجع معدي القوائم المالية على اظهار كافة الافصاحات عن البيانات المالية التي تتناول الامور الادارية والرقابية والظبط الداخلي فيما يتعلق بالربحية والسيولة والمخاطرة المصرفية الناجمة عن تقلبات اسعار الصرف وتذبذب اسعار الفائدة والتغير في اسعار السوق , هذا ولا يقتصر على المخاطرة المتعلقة بالاصول والخصوم المدرجة في الميزانية العمومية بل تمتد الى البنود خارج الميزانية .

وعند ملاحظة واقع الافصاح في القوائم المالية لمصرف الرافدين/فرع الروضة يتضح ان المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية هي معلومات تقليدية تقتصر فقط على ارصدة الحسابات في المصرف على شكل ارقام اجمالية خالية من أي تحليل فهناك معلومات خاصة بأصول وخصوم المصرف والتي توضح السيولة النقدية للمصرف الا انها لا تعد افصاح كافي للمستخدم , ومن الافضل لو تم اضافة ملاحظات تفسيرية وتعليقات على القوائم المالية بالشكل الذي يبين طريقة ادارة السيولة النقدية والرقابة على مخاطر العمل المصرفي من خلال الايضاحات حول القوائم المالية .

تطوير النظام المصرفي

والتالي الميزانية العمومية لمصرف الراجحي/ فرع الروضة لسنتي ٢٠٠٧/٢٠٠٦

جدول رقم (١)

٢٠٠٧	٢٠٠٦	المطلوبات وحقوق الملكية	٢٠٠٧	٢٠٠٦	الموجودات
		المطلوبات المتداولة:-			الموجودات المتداولة:-
٢١٥٨٩٩.٩٠٠	١٤٩٢٨٧.٤٠٠	حسابات جارية وودائع	٣٦٤٨٥.٦٠٠	٢٣٤٦٤.٧٥٠	النقد (في الصندوق ولدى المصارف)
٢٧٧٧٢٦١٤.٠	١.٢٩٩.٠٠٤.٠	داننون	١٤٩.٠٦٣١٤.٠٠	١.٠٦٤٧٣٢٦٥.٠	الاستثمارات
٢٤٣٦٧١٧.٤٠	١٥٩٥٨٦.٤٤٠	مجموع المطلوبات المتداولة	١٤٢٣١١٩٣.٠	١.٠٤١١١٩.٠٠	- الأوراق التجارية المخصصة والمبتاعة
٤٩٥.٠٠٠.٠	٥٨٥.٠٠٠.٠	قروض مستلمة طويلة الاجل	٢١٨٣٩.٠١٢.٠	١٥٨٣١٢٢٢.٠	- القروض والتسليفات
٨.٠٠٠.٠٠٠.٠	٤٥.٠٠٠.٠٠٠.٠	رأس المال المدفوع	٣٦.٠٧.٠٢.٠٥.٠	٢٦٢٤٢٤١٢.٠	مجموع الائتمان النقدي
١٨٥٥.٠٠٠.٠	١٤١٥.٠٠٠.٠	الاحتياطيات	٧.٠٩١٢١١.٠	٤٦١٢٢٥٥.٠	المدينون
٣١٥.٠٠٠.٠٠٠.٠	٢٤٥.٠٠٠.٠٠٠.٠	مجموع المطلوبات طويلة الاجل وحقوق الملكية	١٨١٢.٠٨٨.٠	١٢٤٤.٠٣٧.٠	الموجودات الثابتة (بالكلفة التاريخية)
٢٤٦٨٢١٧.٤٠	١٦٢.٣٦.٤٤٠	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٢٤٦٨٢١٧.٤٠	١٦٢.٣٦.٤٤٠	مجموع الموجودات
		الحسابات			الحسابات



تطوير النظام المصرفي

		المتقابلة الدائنة:-			المتقابلة المدينة:-
١٠٨٥٠٠٠٠	٨٩٥٠٠٠٠	التزامات المصرف لقاء العمليات المصرفية	١٠٨٥٠٠٠٠	٨٩٥٠٠٠٠	التزامات العملاء لقاء العمليات المصرفية
٢٤٧٩٠٦٧٠٤٠	١٦٢٩٣١٠٤٤٠	مجموع الميزانية	٢٤٧٩٠٦٧٠٤٠	١٦٢٩٣١٠٤٤٠	مجموع الميزانية

المصدر:- حسابات مصرف الرافدين/فرع الروضة .

ان المصرف يقدم تحليلاً موجزاً لأهم حسابات الميزانية ودون تقديم أي تعليق يفيد في موضوع الرقابة وإدارة المخاطر , وقدم المصرف تحليلاً مماثلاً لجميع الحسابات الاساسية الخاصة بالأصول والخصوم بصورة موجزة في تقريره السنوي دون الافصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة والتي تزود مستخدمي القوائم المالية بفهم اكبر للأساس الذي اعدت على ضوئه القوائم المالية , وبالنسبة لبعض عناصر الاصول والخصوم فقد تم عرضها بشكل اجمالي ولم يكن بالشكل الكافي الذي نص عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم(٣٠) وهذا يعتبر تظليل لمستخدمي القوائم المالية .



تطوير النظام المصرفي

اما حسابات الارباح والخسائر والتوزيع للسنة المنتهية في ٢٠٠٦/١٢/٣١ و ٢٠٠٧/١٢/٣١

لمصرف الرافدين

جدول رقم (٢)

٢٠٠٧	٢٠٠٦	المطلوبات وحقوق الملكية	٢٠٠٧	٢٠٠٦	المصاريف
٣.١٢٢٣٥.	٢٢٩٥.١٣.	ايرادات العمليات المصرفية	٦٢٩٥.١٠٠	٧.١٩.٤٥٠.	مصاريف العمليات المصرفية
٨٢٩٩.١٤٠.	٧.٧٥.١٩٠.	ايرادات الاستثمارات	١.١٢٢.٠٠٠	٨٩٧٧١٥٠.	مصاريف إدارية وأخرى
١١٢.٠٠٠.	١٢٥٥.٠٠٠.	ايرادات اخرى	٤١١٦.٣٩٠.	١٥٧٨٧٧٢٠.	صافي الربح المتاح للتوزيع
٩٤٩٥٥٣٢٠.	١١٤٢٣٢٤٩٠.	المجموع	٩٤٩٥٥٣٢٠.	١١٤٢٣٢٤٩٠.	المجموع
المصدر:- حسابات مصرف الرافدين/فرع الروضة.			٤١١٦.٣٩٠.	١٥٧٨٧٧٢٠.	الفائض القابل للتوزيع
			(١٦٤٦٤١٦)	(٦٣١٥.٠٩)	حصة الخزينة
			(١٢٣٤٨١٢)	(٤٧٣٦٣٢)	حوافز الموظفين
			(٨٢٣٢.٠٤)	(٣١٥٧٥٤)	البحث والتطوير
			(٨٢٣٢.٠٧)	(٣١٥٧٥٤)	خدمات اجتماعية
			(٢.٥٨.٢٠)	(٧٨٩٣٨٦)	احتياطي رأسمالي
			(٢٤٦٩٦٢٣)	(٩٤٧٢٦٣)	احتياطي عام
			٣٢١.٥١.٠٥	١٢٣١٤٤٢٢	صافي الربح بعد التوزيع



عند النظر الى هذا النموذج ومقارنته مع متطلبات الافصاح حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) يظهر جلياً في البداية من خلال عدم الالتزام باعداد قائمة الدخل وإنما عوضاً عنه تم اعداد حساب الارباح والخسائر لان هذه القائمة تعطي فكرة واضحة عن صافي الدخل المتحقق لاول وهلة , وكذلك عدم التمييز بين النشاط التجاري للمصرف والنشاط غير الجاري (العرضي) المتعلق بالمصاريف والايرادات الاخرى .

وان القصور في الافصاح يتمثل بعدم اعطال تفصيل كافي عن الانواع الاساسية للدخل وعدم الاشارة الى معدلات الفائدة واغفال التعليقات المتعلقة بالتسهيلات والايادات المؤثرة على صافي الدخل . وهكذا يلاحظ انه لو قدم المصرف مزيد من التفصيل في عرض البيانات الواردة في حساب الارباح والخسائر لحقق جزءاً كبيراً من متطلبات الافصاح وبشكل يمكن المستخدمين من الحكم على نشاط المصرف وتقييم ادائه بفاعلية اكبر .

والتالي كشف التدفق النقدي لمصرف الرافين/فرع الروضة لسنة ٢٠٠٨

جدول رقم (٣)

المبالغ	البيان
٣٦٤٨٥٠٦٠٠	النقود كما في ٢٠٠٨/١/١
	١- التدفق النقدي الناتج من حسابات التشغيل:
١١٩٥١١٠	حصة رأس المال والاحتياطي من صافي الربح
	الفقرات غير النقدية:
٢١١١٨٠٠	الاندثارات
٥١٩٠١٥٠	الزيادة في التخصيصات
٨٤٩٧٠٦٠	المجموع
	٢- المصادر الاخرى :
٢٠١٢٠١٠٠	الزيادة في الحسابات الجارية الدائنة
٩٥٠١٠٠	الزيادة في حسابات التوفير

تطوير النظام المصرفي

	١١٥٠٣٠٠	الزيادة في الودائع الاخرى
	٤١٨٨٦٠٠	النقص في القروض الممنوحة
	٢٣٣٥٠٠٠	النقص في الاوراق التجارية المخصومة والمبتاعة
	٤١٨٠٣٥٠	الزيادة في الدائنين
	٢٥٣٥٣٧٥٠	النقص في الاستثمارات
	١٥١٢٠٨٨٠	النقص في المشروعات تحت التنفيذ
	٢١٢١٢٥٠	النقص في النفقات الايرادية المؤجلة
٧٥٥٢٠٣٣٠		المجموع
٤٤٨٨٦٧٩٩٠		مجموع النقدية المهيأة للأستخدام
		- الاستخدامات
	٣١٢٢٢٠٠	النقص في الودائع الثابتة لأجل
	٩١٥٥١٠٠	الزيادة في الحسابات الجارية المدينة
	٨١٧٧٣٥٠	العمليات المصرفية الاخرى
	١٨٤٤٤٧٢٥	الزيادة في الموجودات الثابتة
	٣١٢١٨٢٥	الزيادة في المدينين
(٤٢٠٢١٢٠٠)		المجموع
٤٠٦٨٤٦٧٩٠		النقود كما في ٢٠٠٨/١٢/٣١
المصدر:- حسابات مصرف الرافدين / فرع الروضة .		

نلاحظ مما تقدم ان كشف التدفق النقدي لم يعد بصورة صحيحة حيث لم يبين مصادر التدفق النقدي الموزعة بين العمليات التشغيلية وهي متعلقة بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتعلقة بالعمليات



تطوير النظام المصرفي

الجارية للمصرف , والعمليات الرأسمالية المتعلقة ببيع وشراء الاصول وغيرها , والعمليات التمويلية والخاصة بمصادر التمويل من القروض والفوائد وغيرها .

اما قائمة التغيرات في حقوق المساهمين فقد ظهرت مؤخراً ضمن القوائم المالية للمصارف لما لها من اهمية في الافصاح المحاسبي وذلك للتعرف على حقوق المساهمين وكيفية احتسابها وأن معظم المصارف العربية والعالمية تعد قائمة التغيرات في حقوق المساهمين ولكن المصارف المحلية لا تقوم بأعداد هذه القائمة لأن القاعدة المحاسبية رقم(١٠) لم تذكر هذه القائمة , وأن هذه القائمة تتألف من :-

- ١- الارصدة الافتتاحية في بداية السنة لحقوق الملكية وتشمل رأس المال والاحتياطي القانوني والاحتياطي العام وأية احتياطات اخرى في بداية السنة .
- ٢- يضاف او يخصم الزيادة او التخفيض في رأس المال .
- ٣- يضاف صافي الربح وكما تم احتسابه في هذه السنة وتنزل الارباح المقترحة للتوزيع على المساهمين .
- ٤- بأجراء عملية الاضافة او الخصم نحصل على ارصدة حقوق المساهمين في نهاية السنة.

والتالي جدول رقم(٤) قائمة التغيرات في حقوق المساهمين لمصرف الرافدين /فرع الروضة

في ٢٠٠٨/١٢/٣١

المبالغ	البيان
٢٦٥٥٠٠٠٠	رصيد حقوق المساهمين في ٢٠٠٨/١/١ (رأس المال + الاحتياطات)
٣٣٥٠٠٠٠	+ الزيادة في رأس المال
٢٢٤١٨٥٠	+ الزيادة في الاحتياطات
٢١٤١٤٦١٢	+ صافي الربح المتحقق
٥٣٥٥٦٤٦٢	رصيد حقوق المساهمين في ٢٠٠٨/١٢/٣١

المصدر:- اعداد الباحث.



المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

اولاً- الاستنتاجات:-

توصل هذا البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ما يلي:-

- ١- وجود فجوة واسعة بين واقع النظام المحاسبي المطبق في المصرف وبين متطلبات المعايير المحاسبية الدولية متمثلة بقصور الافصاح في التقارير المالية ووجود بعض الازخاء الفنية في اعداد القوائم المالية .
- ٢- قصور النظام المحاسبي المطبق في المصارف العراقية وعدم ملائمة لضخامة العمل المصرفي ولكون النظام المحاسبي يدوي وليس الكتروني ويتطلب وقت وجهد كبير .
- ٣- ان المصارف المحلية بحاجة ان تعمل على اعداد موظفيها ليصبحوا مؤهلين لهذا العمل وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية والتعريف بمفاهيم وأهداف المحاسبة المالية ومتطلبات الافصاح .
- ٤- ان المصارف العربية تعد قوائمها وكشوفاتها المالية بدرجة عالية من الافصاح المناسب والكافي بسبب التزامها بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) بينما المصارف المحلية التي تعد كشوفاتها المالية لم يكن افصاحها كافي بسبب التزامها بالقاعدة المحاسبية رقم (١٠).
- ٥- ان بقاء مصرف الرافدين على وضعه الحالي يعني جعله منعزلاً وغير قادر على الدخول في سوق المنافسة المصرفية العربية والدولية .

ثانياً- التوصيات:-

اما اهم التوصيات التي توصل اليها الباحث فهي:-

- ١- اجراء بعض التعديلات على القاعدة المحاسبية رقم (١٠) لغرض تضمينها مستوى كافي ومناسب من الافصاح للمعلومات المحاسبية لغرض تقديمها لمستخدميها وخاصة ما يتعلق بمخاطر السيولة والتغيرات التي تطرأ على حقوق المساهمين .
- ٢- تعزيز الالتقاء مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للمصارف من خلال التزام المصارف بتطبيق انظمة محاسبية مصرفية تعتمد على معايير المحاسبة الدولية .
- ٣- ضرورة استبدال النظام المحاسبي المصرفي اليدوي بنظام محاسبي الكتروني بالشكل الذي يقلل من هدر الوقت ويساعد في سرعة الانجاز ويرفع من كفاءة العمل المحاسبي المصرفي .
- ٤- ان لا يتم الافصاح عن المعلومات على مجموعتين الاولى وفقاً لمعايير محاسبية محلية والأخرى وفقاً لمعايير محاسبية دولية لتجنب ضياع الوقت والجهد والتكلفة .
- ٥- تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية وعقد الدورات للمحاسبين والمدققين للمعايير المحاسبية الدولية وكلاً حسب اختصاصه لكي يكونوا مؤهلين للتعاون مع المؤسسات الاكاديمية لتدريب الكوادر .

المصادر:-

أولاً- مصادر الجانب العملي:-

- حسابات السنة المالية ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ لمصرف الراجحي/فرع الروضة .

ثانياً- مصادر الجانب النظري:-

أ) المصادر العربية:-

- ١- الججاوي, طلال ونعوم, ريان, (المحاسبة المالية (١) مناهج الجامعات العالمية) , جبهة للنشر والتوزيع, عمان , الاردن , ٢٠٠٧ .
- ٢- الحسيني, صلاح حسن والدوري, مؤيد عبد الرحمن, (ادارة البنوك- مدخل كمي وأستراتيجي معاصر) , دار وائل للنشر , ٢٠٠٠ .
- ٣- الحسيني, محمد احمد, (مدى تطبيق الافصاح عن العناصر غير العادية), مجلة الادارة العامة , العدد ٧٥ , الرياض , ١٩٩٣ .
- ٤- الخطيب , خالد, (الافصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة في ظل معيار المحاسبة الدولي , مجلة جامعة دمشق للعلوم , ٢٠٠١ .
- ٥- الراوي, حكمت احمد, (المحاسبة الدولية) , دار حنين , الطبعة الاولى , ١٩٩٥ .
- ٦- الزبيدي, محمد علي, (المحاسبة في البنوك التقليدية والاسلامية) , ص٢٨٣ , ٢٠٠٠ .
- ٧- الزنقراني , شحات محمد عطوة , (مدى تطبيق معايير الافصاح المحاسبي في القوائم المالية لوحدات قطاع الاعمال العام), المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة , كلية التجارة , جامعة عين الشمس , ١٩٩٢ .
- ٨- الشيرازي , عباس مهدي , (النظرية المحاسبية), الطبعة الاولى , ذات السلاسل -الكويت , ١٩٩٠ .
- ٩- العبيدي, نهاد عبد الكريم, (الصيرفة الشاملة في ظل الواقع المصرفي العربي) , اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد , ٢٠٠٤ .
- ١٠-الغبان, ثائر صبري والغبان, فائزة ابراهيم, (النظم المحاسبية المتخصصة) , بغداد , ٢٠٠٢ .
- ١١-القاعدة المحاسبية رقم (١٠) , (مجلس المعايير المحاسبية العراقية) , ديوان الرقابة المالية , بغداد , ٢٠٠٠ .
- ١٢-تنتوش, محمود قاسم, (نظم المعلومات في المحاسبة والمراجعة المهنية) , بيروت , ١٩٩٨ .
- ١٣-سعيفان, حسين وقدورة, محمد وليد, (قياس وتوزيع الارباح في المصارف الاسلامية), مجلة الدراسات المالية والمصرفية, المجلد ٥ , العدد ٣ , ديسمبر, ١٩٩٧ .



- ١٤- عبد البر, عمرو حسين, (دور معايير المحاسبة في دعم سوق المال), المجلة العربية للمحاسبة , المجلد ١ , العدد ١ , ١٩٩٧ .
- ١٥- عبد الله, خالد امين , (العمليات المصرفية : الطرق الحديثة) , عمان , الاردن , ٢٠٠٠ .
- ١٦- فضالة , ابو الفتوح علي , (المحاسبة الدولية), السلسلة العلمية في المحاسبة وإدارة الاعمال , ١٩٩٦ .
- ١٧- مطر, محمد عطية , (التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والافصاح) , الطبعة الاولى , عمان , دار وائل للنشر, ٢٠٠٤ .

(ب) المصادر الاجنبية:-

- 1- Henderiksen, Eldon S. and Breda Michael F. Vane, "Accounting Theory", 5th Ed, Richard D.Irwin Inc,1992.
- 2-Kieso, Donald E.and Weygandt, Jerry J., "Intermediate Accounting" , 8th Ed, by : John wiley & Sons, Inc,1995.

